

نص اللقاء الخاص بالنتائج المالية
لنصف الاول من عام 2026

3 أغسطس 2026



المشاركون:

السيد/ سامي محفوظ - الرئيس التنفيذي بالوكالة
السيد/ ديفيد تشالينور - رئيس المدراء الماليين
السيدة/ دلال الدوسري - رئيس علاقات المستثمرين

المضيف:

السيد/ أحمد الشاذلي - المجموعة المالية هيرميس

أحمد:

مساء الخير جميعاً. أنا أحمد الشاذلي من المجموعة المالية هيرميس. أود أن أرحب بكم جميعاً في اللقاء الخاص بالنتائج المالية لبنك الخليج للربع الثاني من العام 2026. ويسرني أن يكون معنا في هذا اللقاء من بنك الخليج كل من السيد/ سامي محفوظ، الرئيس التنفيذي بالوكالة والسيد/ ديفيد تشالينور، رئيس المدراء الماليين، والسيدة/ دلال الدوسري، رئيس علاقات المستثمرين.

والآن أترك المجال للسيدة/ دلال لبدء اللقاء.

دلال:

شكراً، أحمد. مساء الخير ومرحباً بكم في لقاء بنك الخليج الخاص بالنتائج المالية للنصف الأول من العام 2026. سنبدأ اللقاء اليوم بإلقاء الضوء على المؤشرات الرئيسية وآخر المستجدات حول البيئة التشغيلية لبنك الخليج خلال الربع الثاني من العام 2026، والتي يعرضها الرئيس التنفيذي بالوكالة، السيد/ سامي محفوظ، يتبعه عرض تفصيلي لنتائج البنك المالية يقدمه رئيس المدراء الماليين، السيد/ ديفيد تشالينور.

وللعلم، فإن جميع المبالغ الواردة في العرض هي بالمليون دينار كويتي تم تقريبها لتبسيط الجداول والرسوم البيانية. وأثناء العرض، سنحاول عدم تكرار العملة عند مناقشة مبالغ محددة ما لم تكن المبالغ بعملة أخرى غير الدينار الكويتي.

وبعد العرض التقديمي، سنفتح المجال للأسئلة والأجوبة التي سنتلقاها من خلال البث عبر المنصة الإلكترونية. حيث بإمكانكم عرض أسئلتكم في صندوق المحادثة (Chat Box)، وللعلم فإن كافة الأسئلة والتعليقات ستصبح ظاهرة لجميع المشاركين. وبإمكانكم تقديم أسئلتكم في أي وقت أثناء اللقاء وسنقوم بالرد عليها عند البدء بالجزء المخصص لذلك.

يرجى العلم أنه يمكننا التعليق فقط على الاستفسارات والمعلومات التي تم الإفصاح عنها للجمهور. وأود أن ألفت عنايتكم إلى الإفصاح الوارد في صفحة 10 من العرض التقديمي، والذي يتعلق بالبيانات المستقبلية والمعلومات السرية. يمكنكم التواصل مع فريق علاقات المستثمرين في البنك في حال وجود أي استفسارات لديكم.

والآن أترك المجال للسيد/ سامي محفوظ. سامي؟

سامي:

شكراً دلال وأحمد. صباح الخير ومساء الخير جميعاً. وشكراً لانضمامكم إلينا اليوم لمناقشة النتائج المالية لبنك الخليج للنصف الأول من العام 2026.



سأبدأ بلمحة موجزة عن بيئة الأعمال وأولوياتنا الاستراتيجية خلال النصف الأول من العام، قبل ان أحيل الكلمة إلى السيد ديفيد لاستعراض الأداء المالي بمزيد من التفاصيل.

اتسم النصف الأول من عام 2026 بارتفاع حدة التوترات الجيوسياسية وزيادة حالة عدم اليقين على المستوى الإقليمي. وعلى الرغم من انعكاسات هذه التطورات على الثقة في بعض أسواق المنطقة، واصلت الكويت الحفاظ على متانة اقتصادها بفضل قوة مركزها المالي واستقرار قطاعها المصرفي. كما ظل التصنيف الائتماني للدولة قوياً، في حين أسهمت قدرتها المستمرة على الوصول إلى مصادر التمويل المحلية والدولية في تعزيز الثقة بمرورتها المالية وقدرتها على تلبية احتياجاتها التمويلية.

وفي الوقت نفسه أكدت الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2027/2026 التزام الحكومة بمواصلة تطوير البنية التحتية وتعزيز استثماراتها في رؤوس الأموال من خلال تخصيص اعتمادات مالية كبيرة للمشاريع الاستراتيجية، ومن المتوقع ان تسهم هذه الاستثمارات في دعم الطلب على الائتمان وتحفيز النشاط الاقتصادي بما يهيئ فرصاً للنمو في مختلف القطاعات. ومع استمرار تنفيذ خطط التنمية، نؤمن بمواصلة القطاع المصرفي أداء دور محوري في تمويل هذا المشاريع ودعم مسيرة النمو الاقتصادي.

ومن منظور القطاع المصرفي، ظلت الظروف مواتية بشكل عام خلال النصف الأول من العام. فقد أسهم استقرار أسعار الفائدة المرجعية في توفير قدر أكبر من الاستقرار لقطاع الأعمال، ومنح المقترضين رؤية أوضح عند اتخاذ قراراتهم التمويلية. كما واصل القطاع الاستفادة من متانة مستويات رأس المال، ووفرة السيولة، والإطار الرقابي الفعال.

وفي ظل هذه المعطيات، حقق بنك الخليج أداءً قوياً خلال النصف الأول من العام، حيث سجل نمواً في كل من الربحية ومحفظة القروض، مع المحافظة على جودة عالية للأصول. وتعكس هذه النتائج مرونة نموذج أعمالنا، وقوة إدارة المخاطر لدينا، والانضباط في تنفيذ أولوياتنا الاستراتيجية.

وعلى صعيد آخر، شكّل التقدم في مشروع التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي أحد أبرز أولوياتنا خلال النصف الأول من العام.

وقد واصلنا إحراز التقدم في العديد من مسارات العمل، شملت الحوكمة، والمنتجات، والأنظمة، والسياسات، والإجراءات، بما يعزز جاهزيتنا التشغيلية للتحول، وذلك بالتوازي مع استكمال متطلبات الحصول على الموافقات من الجهات الرقابية ومن المساهمين.



وبالمثل، أولينا اهتماماً كبيراً بتنمية رأس المال البشري من خلال برامج تدريبية متخصصة ومبادرات لبناء القدرات، لضمان جاهزية موظفينا لمرحلة التحول، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات اللازمة لدعم نموذج العمل المستقبلي للبنك. ويظل التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي أحد أهم المبادرات الاستراتيجية في تاريخ بنك الخليج، ونحن ملتزمون بتنفيذه وفق نهج مدروس ومنضبط، وبما يضمن إدارة جميع مراحله بكفاءة وفعالية.

والآن بالانتقال إلى الصفحة 2، اسمحوا لي أن أخص نتائجا المالية في ستة نقاط رئيسية:

أولاً، حقق بنك الخليج صافي ربح بلغ 27.4 مليون د.ك. للنصف الأول من 2026، بارتفاع قدره 14.1% مقارنة بمبلغ 24 مليون د.ك. في النصف الأول من العام 2025.

ثانياً، بلغ الإيراد التشغيلي 94.3 مليون د.ك. بارتفاع قدره 2.5 مليون د.ك، أو 2.7% مقارنة بالنصف الأول من العام 2025.

ثالثاً، بلغ إجمالي القروض والسلف 6.5 مليار د.ك، أي زيادة من بداية السنة حتى تاريخه بمقدار 444 مليون د.ك، أو 7.3% مقارنة مع 31 ديسمبر 2025. ويعود هذا النمو في المقام الأول إلى قطاع الشركات.

رابعاً، واصلت مؤشرات جودة الأصول لدينا مستوياتها القوية، مدعومة بالممارسات السليمة في إدارة المخاطر وفي منح الائتمان. فقد بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.2% كما في 30 يونيو 2026، فيما حافظت نسبة تغطية القروض غير المنتظمة على مستوى قوي بلغ 312%، شاملاً إجمالي المخصصات والضمانات. وتعكس هذه المؤشرات متانة محفظتنا الائتمانية وقوة مركزنا المالي.

خامساً، كما في 30 يونيو 2026، بلغت نسبة الشريحة الأولى لرأس المال 13.8% محققة بذلك مصدرة بواقع 277 نقطة أساس فوق الحد الأدنى الرقابي الجديد البالغ 11%، كما بلغت نسبة كفاية رأس المال لدينا 15.8% محققة بذلك مصدرة بواقع 280 نقطة أساس فوق الحد الأدنى الرقابي الجديد البالغ 13%.

وأخيراً، لا يزال البنك يحظى بالمرتبة "A" من قبل وكالات التصنيف الائتمانية الكبرى. وفيما يلي سرداً لتصنيفات البنك الحالية:



• تصنيف الودائع على المدى الطويل للبنك عند "A3"، مع نظرة مستقبلية "مستقرة" من قبل وكالة موديز لخدمات المستثمرين.

• تصنيف البنك لعجز المصدر عن السداد على المدى الطويل عند "A" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" وتصنيف الجوى المالية عند "bbb-" من قبل وكالة فيتش للتصنيف الائتماني.

• تصنيف العملات الأجنبية للبنك على المدى الطويل عند "A+" مع نظرة مستقبلية "مستقرة" من قبل وكالة كابيتال إنتلجنس.

وبشكل عام، نحن راضون عن الأداء الذي حققه البنك خلال النصف الأول من العام. وبالنظر إلى المرحلة المقبلة، سواصل التركيز على تنفيذ أولوياتنا الاستراتيجية، والمضي قدماً في المبادرات التي ستعزز مكانة بنك الخليج في مرحلته المقبلة من النمو، مع الاستمرار في تحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل لجميع الأطراف المعنية.

وبهذا، أترك الكلمة للسيد **ديفيد تشالينور**، رئيس المدراء الماليين، ليستعرض بمزيد من التفصيل النتائج المالية للبنك عن النصف الأول من عام 2026.

ديفيد: شكراً سامي.

ديفيد: **بالانتقال إلى الصفحة رقم 3**، نلاحظ أن صافي الربح حقق ارتفاعاً من 24 مليون د.ك. الى 27.4 مليون د.ك.، أي زيادة قدرها 3.4 مليون د.ك.، بما يعادل 14%. بالإضافة سجل صافي الربح نمواً قدره 8.6 مليون د.ك. مقارنة بالربع الأول من عام 2026.

عند النظر إلى المكونات الأساسية، تتمثل عوامل الارتفاع في صافي الربح بزيادة كل من إيرادات الفوائد بمقدار 6.1 مليون د.ك.، والإيرادات من غير الفوائد بمقدار 1.8 مليون د.ك. الى جانب انخفاض تكلفة الائتمان بمقدار 5.7 مليون د.ك. وقد قوبل هذا التحسن بارتفاع في مصروفات الفوائد بقيمة 5.4 مليون د.ك.، وارتفاع المصروفات التشغيلية بمقدار 3.8 مليون د.ك.، وزيادة في المخصصات العامة بمقدار 1.1 مليون د.ك. والمتعلقة بالنمو القوي لمحظة القروض خلال النصف الأول لهذا العام مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وانتقالاً إلى الصفحة رقم 4، لدينا تحليل مفصل لبيان الدخل:



على السطر 1، ارتفعت إيرادات الفوائد بمقدار 6.1 مليون د.ك أو 3% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، كما ارتفعت بمقدار 4.1 مليون د.ك أو بنسبة 4% مقارنة بالربع الأول من العام 2026. ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى النمو الجيد في محفظة القروض، وارتفاع إيرادات الفوائد الناتجة عن المشاركة في الإصدارات الحكومية الأخيرة.

على السطر 2، ازدادت مصروفات الفوائد بمقدار 5.4 مليون د.ك أو 5% في النصف الأول من 2026 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

على السطر 3، بلغ صافي إيرادات الفوائد 73.4 مليون د.ك، مسجلاً زيادة بنسبة 1% مقارنة بالنصف الأول من العام 2025، وبنسبة 8% مقارنة بالربع الأول من العام 2026، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى النمو القوي في الأصول المدرة للفوائد.

على السطر 4، ارتفعت الإيرادات من غير الفوائد لتصل إلى 20.8 مليون د.ك في النصف الأول من العام 2026، أو 10% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وبمقدار 13% مقارنة بالربع الأول من عام 2026. والداعم الأكبر لهذا النمو كان الارتفاع القوي للإيرادات من الرسوم والعمولات، الذي ازداد بنسبة 13% عن العام السابق، وهو مؤشر مشجع على انتعاش الأعمال.

على السطر 5، بلغ الإيراد التشغيلي 94.3 مليون د.ك للنصف الأول من 2026، محققاً زيادة وقدرها 2.5 مليون أو 3% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ونمو نسبته 9% مقارنة بالربع الأول من عام 2026.

على السطر 6، ارتفعت المصروفات التشغيلية بمقدار 3.8 مليون د.ك، أو بنسبة 8% خلال النصف الأول من عام 2026 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، ويعزى ذلك في المقام الأول لارتفاع بند المصروفات الأخرى.

على السطر 7، انخفض الربح التشغيلي قبل إجمالي المخصصات وخسائر انخفاض القيمة بمقدار 1.3 مليون د.ك، أو 3%، ليصل إلى 43.6 مليون د.ك في النصف الأول من 2026. ومع ذلك، تحسن الربح التشغيلي في الربع الثاني بمقدار 0.3 مليون، أو بنسبة 1%، مقارنة بمستواه في الربع الأول من هذا العام.



على السطر 8، بلغت تكلفة الائتمان 11.9 مليون د.ك في النصف الأول من 2026، مسجلةً انخفاضاً قدره 5.7 مليون د.ك أو 32% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. كما تراجعت بمقدار 6.8 مليون، أو بنسبة 73% مقارنةً بالربع الأول من عام 2026

على السطر 9، بلغت المخصصات العامة 2.9 مليون د.ك في النصف الأول من عام 2026 و 2 مليون د.ك خلال الفترة نفسها من العام الماضي، مما يعكس النمو القوي في محفظة القروض خلال النصف الأول من عام 2026. ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتعين احتساب مخصص عام بنسبة 1% وذلك بشكل خاص لتغطية القروض الممنوحة لجهات غير حكومية والتي تم تسجيلها خلال العام.

بالانتقال إلى الصفحة رقم 5، يمكننا الاطلاع على الميزانية العامة للبنك.

على السطر 7، بلغ صافي القروض والسلف 6.3 مليار د.ك وارتفع بنسبة 11% مقارنة بنفس الفترة العام الماضي وبنسبة 8% منذ بداية العام حتى تاريخه. ويُعزى هذا النمو إلى النمو في محفظة قطاع الشركات.

وعلى السطر 12، ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 11% مقارنة بنفس الفترة العام الماضي ليصل إلى 8.1 مليار د.ك. ويعكس هذا الارتفاع استمرارية النمو لصافي القروض والسلف إلى جانب زيادة الاستثمارات في السندات الحكومية الكويتية.

وعلى السطرين 14 و 15، بلغ إجمالي الودائع 6 مليار د.ك كما في 30 يونيو 2026، مسجلةً زيادة قدرها 616 مليون د.ك أو 11% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي، و 273 مليون د.ك أو 5% منذ بداية العام حتى تاريخه. وقد بلغت نسبة إيداعات الحسابات الجارية وحسابات التوفير 23.4% كما في نهاية الربع الثاني من 2026، منخفضة عن نسبة الفترة نفسها من العام الماضي والتي بلغت 28.5%. ويعد هذا التراجع في إيداعات الحسابات الجارية وحسابات التوفير توجهاً عاماً في السوق، حيث تراجعت نسبة إيداعات الحسابات الجارية وحسابات التوفير على مستوى القطاع من 30.1% بنهاية يونيو 2025 إلى 27.2% بنهاية يونيو 2026 نتيجة لتغيير مزيج الودائع خلال الفترة وتحويل جزء من الحسابات الجارية إلى ودائع لأجل. ومن المتوقع أن يشهد هذا الاتجاه تحسناً تدريجياً خلال الفترة المقبلة من خلال توسيع وتنويع مصادر التمويل.



وعلى السطر 16، ارتفعت الأموال المقترضة الأخرى بنسبة 13% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي وبنسبة 10% منذ بداية العام حتى تاريخه.

وبالانتقال إلى جودة الأصول، بلغت نسبة القروض غير المنتظمة، الموضحة في السطر 23، نحو 1.2% في نهاية الربع الثاني من 2026، أي بانخفاض قدره 0.2% عن نفس الفترة من العام الماضي. ونواصل الاحتفاظ بنسبة كبيرة من إجمالي التغطية لهذه القروض تبلغ 312% والتي تشمل كلاً من إجمالي المخصصات والضمانات.

وبالانتقال إلى الصفحة رقم 6، يمكنكم أن تروا في الرسم البياني جهة اليسار أنه كما في 30 يونيو 2026، نحفظ بفائض في إجمالي المخصصات يتجاوز متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)، بقيمة 74 مليون د.ك، بما يمثل 30% من إجمالي المخصصات.

وبالنظر إلى الرسوم البيانية في أعلى يمين الصفحة، يمكنكم الملاحظة أن نسبة قروض المرحلة الأولى ارتفعت إلى 96.5% بينما انخفضت نسبة قروض المرحلة الثانية إلى 2.3%، وارتفعت نسبة قروض المرحلة الثالثة إلى 1.3% والتي يعود أغلبها إلى قطاع الأفراد.

ويظهر الرسم البياني في أسفل يمين الصفحة التطور الزمني لقروض المرحلة الثانية والثالثة حيث نلاحظ أن قروض المرحلة الثانية تمثل إحدى أدنى مستوياتها تاريخياً، بينما تحافظ قروض المرحلة الثالثة على استقرارها عند مستويات منخفضة للغاية.

وبالانتقال إلى الصفحة رقم 7، في أعلى اليسار، بلغت نسبة كفاية رأس المال في الشريحة الأولى 13.8%، وهي أعلى بشكل جيد من الحد الأدنى الرقابي الحالي البالغ 11%، علماً أن الشريحة الأولى لرأس المال لدينا تمثل بأكملها شريحة حقوق المساهمين.

وفي الجزء السفلي على اليسار، بلغت نسبة كفاية رأس المال 15.8% وهي كذلك أعلى من الحد الأدنى الرقابي الحالي البالغ 13%. وكلا النسبين لا تشملان أرباح النصف الأول من 2026.

ومن الجدير بالذكر أنه في 26 مارس 2026، أعلن البنك المركزي الكويتي عن اتخاذ حزمة من الإجراءات التحفيزية للبنوك المحلية، شملت تخفيض المصدرة الرأس مالية التحوطية بنسبة 1% مما أدى إلى تخفيض المتطلبات الرقابية لرأس المال.



وفي أعلى اليمين، ارتفعت الأصول المرجحة بالمخاطر بنسبة 3% من بداية العام حتى تاريخه، مدفوعة بشكل أساسي بالنمو القوي في محفظة القروض.

وفي الجزء السفلي على اليمين، بلغت نسبة الرفع المالي 9.0% كما في 30 يونيو 2026 أي بانخفاض عن 9.7% المسجلة في 31 ديسمبر 2025، ولكنها لا تزال أعلى بشكل جيد من الحد الأدنى الرقابي البالغ 3%.

وبالانتقال إلى الصفحة رقم 8، يمكننا الاطلاع على مؤشرات السيولة الرئيسية.

يوضح الرسم البياني على اليسار متوسط نسبة تغطية السيولة اليومية الفصلية عند 217%، بينما يعرض الرسم البياني على اليمين نسبة صافي التمويل المستقر عند 104% وتظل كلتا النسبتين أعلى بشكل جيد من الحد الأدنى الرقابي البالغ 80%، مما يدل على قوة أوضاع السيولة لدى البنك وتنوع مصادر التمويل.

كما ذكرنا سابقاً، بناءً على حزمة الإجراءات التحفيزية التي أعلنها بنك الكويت المركزي في 26 مارس 2026، تم تخفيض الحد الأدنى الرقابي المطلوب لكل من معيار تغطية السيولة ومعيار صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%، وذلك لتعزيز السيولة والاستقرار في القطاع المصرفي المحلي.

والآن، سأعود إلى دلال للبدء بفقرة الأسئلة والاجوبة.

دلال: شكراً ديفيد. والآن نحن على استعداد لاستقبال أسئلتكم. فاذا رغبتم في طرح أي سؤال، يرجى تقديمه في صندوق المحادثة (chat box).

سوف نتوقف لبضع دقائق لتلقي معظم أسئلتكم، ثم سنحاول تجميعها حسب الموضوع.

(استراحة قصيرة)

والآن سنقوم بمناقشة الأسئلة.



دلال (س1): لدينا بضعة أسئلة حول صافي هامش الفائدة. ديفيد، هل تود الإجابة على هذه الأسئلة؟

ديفيد (ج1): نعم، بالتأكيد، شكراً لك، دلال. شهد البنك ارتفاعاً في هامش الربحية خلال الربع الثاني بمقدار 8 نقاط أساس مقارنة بمستوى الربع الأول. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة انخفاض تكلفة التمويل، إلى جانب ارتفاع العوائد من إيرادات الفوائد.

وانخفضت تكلفة التمويل بمقدار 6 نقاط أساس في الربع الثاني، وذلك بعد انخفاضها بمقدار 5 نقاط أساس في الربع الأول. ويعكس ذلك بشكل رئيسي إعادة التسعير التي تلت تخفيض أسعار الفائدة لعدة مرات في ديسمبر.

أما على صعيد العوائد من إيرادات الفوائد، فقد استمرت عملية إعادة التسعير التصاعدية لجزء من محفظة القروض الممنوحة للأفراد، كما استفدنا أيضاً من زيادة استثماراتنا في سندات حكومة الكويت. وبالنظر إلى المستقبل، فمن الواضح أن العامل الرئيسي المحرك لتغيرات الهامش هو التغير في أسعار الفائدة المرجعية. وهناك إجماع عام إلى أن احتمالية خفض أسعار الفائدة قد تراجعت بشكل ملحوظ عما كانت عليه في بداية العام، وهو ما يدعم النظرة المستقبلية الإيجابية لمستويات الهامش. كما نتوقع أن تبدأ مستويات إيداعات الحسابات الجارية وحسابات التوفير في الارتفاع، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في خفض تكلفة التمويل. وفي قطاع الأعمال المصرفية للشركات، نركز بشكل كبير على تحسين العائد الإجمالي للمحفظة. لذلك، نرى أن النصف الثاني من العام قد يكون إيجابياً لمستويات هوامش الربحية.

دلال: شكراً ديفيد.

دلال (س2): لدينا سؤال حول المستجدات بشأن عملية التحول إلى بنك إسلامي، وكذلك بشأن مشروع الاندماج المحتمل مع بنك وربة؟ سامي، هل تود الإجابة؟

سامي (ج2): شكراً دلال.

كما ذكرت سابقاً بالنسبة لخطة تحول بنك الخليج إلى مصرف يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، لا نزال نحقق التقدم الملموس تماشياً مع الأطر الرقابية بعد حصولنا على الموافقة المبدئية من بنك الكويت المركزي. وقد تم تكثيف الجهود عبر كافة مسارات العمل الأساسية مع وجود فرق عمل متخصصة تقوم بالإشراف على عملية التحول في كافة قطاعات الأعمال، والعمليات، والتكنولوجيا. ولا



يزال التركيز منصّباً على التأكد من جهوزية البنك بالشكل المطلوب مع الحفاظ في الوقت نفسه على جودة الخدمة المقدمة للعملاء.

وفيما يتعلق بمشروع الاندماج المحتمل مع بنك وربة، فهو يسير أيضاً بشكل منتظم، وسيتم الإعلان عن أي تطورات مستقبلية وفقاً لمتطلبات الإفصاح.

دلال: شكراً لك، سامي.

دلال (س3): لدينا بعض الأسئلة المتعلقة بالعوامل التي أسهمت بنمو محفظة القروض خلال هذا الربع، هل ترغب بالإجابة ديفيد؟

ديفيد (ج3): شكراً دلال. لقد تمكنا مجدداً من تحقيق نتيجة فصلية جيدة حيث بلغ صافي القروض في الربع الثاني من العام 118 مليون أو ما نسبته 1.9%، مما ساهم في رفع النمو في النصف الأول إلى 7.6%. ومرة أخرى، كان قطاع الخدمات المصرفية للشركات هو المحرك الرئيسي لهذا النمو من خلال مزيج من الصفقات المحلية والدولية عالية الجودة.

وبالنظر إلى نمو محفظة قروض العملاء الغير شاملة للقروض الممنوحة للبنوك، نلاحظ نمواً أعلى بلغت نسبته 8.3%، والتي تفوق بشكل واضح نسبة نمو السوق (حتى نهاية شهر يونيو) والتي بلغت 3.6%. وبالتالي، نكون قد حققنا زيادة ملحوظة في حصتنا السوقية خلال النصف الأول من عام 2026.

والجدير بالذكر أن نمو السوق في قطاع الأفراد بلغ 1.6% فقط، مما يعكس ضعف نشاط البيئة الاقتصادية المستمر واشتداد المنافسة على التسعير. ومع ذلك، تظل استراتيجيتنا كما هي باتباع أسلوب التحفظ في سياسة منح الائتمان، مع تقديم أهمية جودة المحفظة الائتمانية على تحقيق النمو. وهذا ما أسفر عن بناء محفظة قروض أكثر انتظاماً لدينا.

وفي الفترة المقبلة، نتوقع لمحفظة القروض أن تنمو بوتيرة أكثر اعتدالاً في النصف الثاني. ويعكس هذا التوجه قراراً متعمداً من قبل إدارة البنك يهدف إلى تعزيز جودة الميزانية العامة. ومن خلال زيادة تركيزنا على تعزيز الهوامش وكفاءة رأس المال، فإننا سنحرص على أن تحقق أنشطة الإقراض قيمة أفضل وأكثر استدامة للمساهمين، بدلاً من السعي وراء النمو بحد ذاته.



وبالنسبة لتوقعاتنا، فقد ذكرت في بداية العام أننا نستهدف نمواً عند مستوى مرتفع من خانة الآحاد، وقد حققنا ذلك النمو بالفعل في النصف الأول من العام. وعليه، أتوقع أن يستقر الأداء للعام بأكمله حول هذه المستويات، وذلك مع استمرارنا في تحسين بنود المركز المالي بما يعزز الهوامش وكفاءة رأس المال.

دلال: شكرا لك يا ديفيد.

دلال (س4): لدينا بعض الأسئلة المتعلقة بالمصروفات التشغيلية والعوامل التي أسهمت في ارتفاع بند المصروفات الأخرى؟ ديفيد؟

ديفيد (ج4): شكرا دلال. بلغ نمو المصروفات التشغيلية خلال النصف الأول من العام 8% وهو ما يمثل زيادة مطلقة قدرها 3.8 مليون. وتُعزى معظم هذه الزيادة إلى بند "المصروفات الأخرى"، بينما جاء النمو بشكل رئيسي نتيجة التقدم في تنفيذ مشاريعنا الاستراتيجية، بما في ذلك التحول إلى بنك إسلامي ومشروع الاندماج، إلى جانب مخصص لمخاطر التشغيل.

وعند استبعاد بند "المصروفات الأخرى"، والنظر إلى إجمالي مصروفات الموظفين والإشغال والإهلاك، والتي تمثل مجتمعة نحو ثلثي قاعدة مصروفاتنا الحالية، نجد أن نسبة النمو فيها بلغت أقل من 3%، مما يعكس بوضوح التزامنا المستمر بالانضباط في إدارة التكاليف، حيث حرصنا على إبقاء المصروفات التشغيلية الأساسية ضمن المستويات المقبولة، بالتوازي مع تحقيق المزيد من التقدم في مشاريعنا الاستراتيجية.

أما فيما يتعلق بتوقعاتنا، ذكرنا سابقاً أن نمو التكلفة للسنة المالية 2026 سيكون في حدود النطاق المتوسط إلى المرتفع في خانة الآحاد، إلا أنني أرى أن الخيار الأخير (أي خانة الآحاد المرتفعة) أصبح هو الأكثر احتمالاً.

دلال: شكرا لك يا ديفيد. سنتوقف لبضع دقائق لاستقبال المزيد من الأسئلة.

(استراحة قصيرة)



دلال (س5): ماهي التوقعات لتكلفة المخاطر خلال العام 2026، وماهي أبرز توجهات جودة الأصول؟ ديفيد؟

ديفيد (ج5): شكراً لك، دلال. لقد بلغ صافي مخصص خسائر الائتمان في الربع الثاني 2.5 مليون، وهو ما يعادل تكلفة مخاطر بلغت 16 نقطة أساس فقط خلال هذا الربع. ومن اللافت أننا لم نسجل هذا المستوى المنخفض من تكلفة المخاطر وتكلفة الائتمان الفصلية منذ سنوات عديدة، وهو يُعد نتيجة متميزة، وكان بالفعل العامل الأبرز الداعم لنمو صافي الأرباح.

وقد ذكرتُ مراراً خلال لقاءاتنا السابقة أننا واجهنا ارتفاعاً متزايداً لتكلفة الائتمان في قطاع الأفراد. ولمعالجة ذلك، قمنا بتشديد معايير منح الائتمان، كما بدأنا بتنفيذ برنامج تطوير شامل لتعزيز آلية التحصيل. وفي الربع الثاني، سجلنا انخفاضاً في المخصصات المحددة، إلى جانب ارتفاع مستويات استرداد الديون مقارنةً بما اعتدنا عليه في الفترات المرحلية السابقة، وهو ما يمثل تطوراً مشجعاً للغاية. أما على صعيد قطاع الشركات، فقد تم الإفراج عن عدد من المخصصات وتحقيق عدة عمليات استرداد للقروض، الأمر الذي ساهم في خفض تكلفة الائتمان لدى البنك بشكل أكبر.

وبالنظر إلى نسبة القروض المصنفة في المرحلة الثانية، فإنها الآن تبلغ 2.3% فقط، ويُرجح أن هذه النسبة هي من أدنى المستويات في القطاع المصرفي الكويتي. وبالتالي، فإن ميزانيتنا العامة تتمتع بوضع قوي نسبياً مقارنةً بالمنافسين، بما يمكن البنك من التعامل مع أي صدمات مستقبلية قد تنشأ نتيجة الأوضاع الجيوسياسية الحالية، علماً أننا كنا نراقب هذه المحفظة عن كثب لرصد أي مؤشرات ضغط محتملة، وسننخذ الإجراءات الاستباقية المناسبة إذا دعت الحاجة.

أما فيما يتعلق بتوقعاتنا، كنا قد توقعنا في بداية العام أن تتراوح تكلفة المخاطر للسنة المالية 2026 بين 50 و60 نقطة أساس، إلا أننا نرى الآن ما يبرر خفض هذا التوقع إلى ما يقل عن 50 نقطة أساس.

دلال: شكراً ديفيد وسامي.

أعتقد أننا قمنا بتغطية معظم المواضيع والأسئلة التي طُرحت خلال اليوم. وبهذا، نود أن نختم هذا اللقاء. إذا كانت لديكم أي أسئلة أخرى، يمكنكم زيارة صفحة علاقات المستثمرين على موقعنا الإلكتروني أو التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني المخصص لعلاقات المستثمرين. شكراً جزيلاً لكم جميعاً على مشاركتكم اليوم.

